الفصل التمهيدى

الاطار العام للدراسة

١ـ مقدمة

٢ ـ مشكلة الدراسة

٣ ـ الدراسات السابقة

٤ ـ أهمية الدراسة

٥ ـ حدود الدراسة

٦ ـ منهج الدراسة

٧ ـ خطوات الدراسة

obeikandl.com

مقدمـــــــة :-

بدأت عملية تحديث الاقتصاد المصرى منذ أوائل القرن الماضـــى عندما تولى محمد على مقاليد الحكم ، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن والاقتصاد المصرى يتقلب من حال الى حال ، غير مستقر على حال معين ، لقد بـــدأ قويا ثم أصيب بالضعف حتى وصل الى أزمة خانقة فى الفترة الحاليـــة، ان مابين البداية ، أيام حكم محمد على، أى فى الفترة من ١٨٠٥ حتى ١٨٤٠ ، والتى شهد فيها الاقتصاد المصرى مرحلة من الصعود والازدهار ، ثم مرحلـة من الضعف والهبوط والتدهور حتى عام ١٨٨٢ أى أكثر من أربعين عاما ، ثم تدخل أجنبى واضح فى شئون مصر والذى انتهى باحتلال انجلترا لمصر سنـــة ١٨٨٢ واستمر لمدة سبعين عاما، عانت البلاد خلاله من توقف عمليات التنمية والنمو الاقتصادى ، والنهاية الآن نجد أن هيكل الاقتصاد المصرى قد تغيـر تغيرا جذريا يكاد يصل الى حد الانقلاب الكامل(١).

ولعل هذا يتضح أكثر من خلال التطورات التى حدثت والتى تعـــرض لها الاقتصاد المصرى منذ قيام ثورة يوليو التـى حققت معدلات عالية فـــى التنمية الاقتصادية، وهى معدلات لم تتحقق فى الاقتصاد المصرى منذ عهـــد محمد على(٢).

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر ، الجزء الثالث ، عالم الكتب ، القاهرة ، سنـــة ١٩٨٤ ، ص ٠١٧

(٢) سعد الدين ابراهيم وآخرون : مصر فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧، بيـــروت معهد الانماء العربى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص ٥٢٣ ، ولمزيد مـــن التفصيلات راجع :

- أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشـــر، مطبعة المصرى ، ١٩٦٧، ص ٣٨، وكذلك : محمد فؤاد شكرى وآخـــرون : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية)، دار الفكر العربـى، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٨، ص ٧٠٤ ٠
- محمد عبد العزيز عجمية : الوجيز فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٥٠ ٠ =

جاءت ثورة يوليو لتعبر عن أمانى الشعب المصرى وطموحاته ولتؤكد أصالته فأعلنت شعاراتها الثلاثة الأساسية فى المجال الاقتصادى ، أولها تحقيق الاستقلال الاقتصادى للدولة ، فالتنمية الاشتراكية ،فالتخطيط القومى (١) .

ثم بدأ تطبيق هذه المبادىء فعلا فى النصف الأول من مرحلة الثورة عندما صدرت قوانين الاصلاح الزراعى ، ومصرت البنوك الأجنبية ، والكثير من المشروعات الاقتصادية ، كما تم تأميم الكثير من مشروعات القطاع الخاص ، وحددت ساعات العمل والأجور ، كما تم تنظيم التجارة الخارجية والرقابة على النقد واختفى الأجانب والمشروعات الأجنبية من الحياة الاقتصادية فى البلاد (٢).

أيضا كان من ضمن مبادىء الثورة تحسين أحوال الغالبية العظمى من أفراد الشعب المصرى فى الحصول على الغذاء كما وكيفا وايجاد نظام قومى موحد للتعليم .

= - السيد عبد الحليم الزيات : البناء الطبقى والتنمية السياسية فى المجتمع المصرى ،دراسة سوسيوتاريخية ، ١٨٠٥ - ١٩٥٢ ، الجزء الأول ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ٤٩.

- على لطفى : التطور الاقتصادى ،القاهرة ، مكتبه عين شمس ،١٩٨٦ ،ص ١٨٥ ،

- عمر طوسون: الصنائع والمدارس الحديثة فى عهد محمد على ، مطبعة صلاح الدين بالاسكندرية ، ١٩٣٢ ، ص ٢٦.

- سعيد اسماعيل : تاريخ التربية والتعليم فى مصر ،عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٥ ،ص ٣٠١ .

- أميل فهمى : التعليم فى مصر ،الانجلو المصرية ، ١٩٧٥ ، ص ٥٣ .

- محمود متولى : تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ،١٩٤٥) ،دار الثقافة للطباعة والنشر ،القاهره ،١٩٧٧ ،ص ٩١.

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ،ص ٤٦.

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: موقف الانفتاح الاقتصادى فى ج.م.ع حتى ٨٢/١٢/٣١ ،ص ٥ .

خاضت مصر فى الفترة التالية للثورة مباشرة حروبا عسكرية هى حرب ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، هذه الحروب أثقلت ميزانية الدولة بعبء القروض العسكرية وأقساطها وفوائدها ، كما حدث اختلاف فى وجهات النظر والآراء بين مصر والاتحاد السوفيتى ، الأمر الذى ترتب عليه توقف الدول الاشتراكية عن تمويل وتنفيذ الخطط والمشروعات المتفق عليها بل مطالبة مصر بتسديد ما عليها من التزامات مالية دون اعتبار أو تقدير للصعوبات التى تواجه الاقتصاد المصرى(١).

هذا الى جانب تزايد استيراد الاحتياجات العسكرية ، مما أدى الى نقص النقد الأجنبى المتاح لتوفير مستلزمات الانتاج ، ولاستكمال المشروعات الاقتصادية(٢)، كما يرجع نقص النقد الأجنبى الى تمويل الواردات الضرورية ، ودفع أعباء الديون الخارجية التى حلت مواعيد سدادها ، كما ضاعف من صعوبة وتعقيد وسلبية موقف الاقتصاد المصرى هبوط الصادرات المصرية الزراعية والصناعية بسبب التأثيرات السلبية المعاكسة لحرية التنمية الاقتصادية عاما بعد آخر، وهبوط القدرة الادخارية حتى ساءت حالة الاقتصاد المصرى ، واضطرب معه أسلوب التخطيط وتفاقمت الأزمة وتفجرت فى أوائل السبعينات .

اذا فحرب يونيو ١٩٦٧ تعتبر من أشد الأزمات قسوة على الاقتصاد المصرى فهى نقطة بداية لانكسار تجربة عبد الناصر ، وفى نفس الوقت بداية للتطور المفزع الذى حدث لديون مصر الخارجية(٣).

---

(١) جودة عبد الخالق وآخرون : قضايا أساسية (الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل)، القاهرة، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ٢٩.

(٢) عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية، ج ١ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، الطبعة الثانية، ١٩٨٥، ص ٣٩ .

(٣) رمزى زكى : ديون عبد الناصر وديون الانفتاح ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٠ ، ١٠ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٤٨ ، ٤٩ .

وفى هذا الجو المشبع بالكآبة والشعور بمرارة الهزيمة وقسوة الانقسام بين القيادة السياسية، بدأت عدة قوى تحمل الاشتراكية مسئولية الهزيمة وتنادى باقامة نظام اقتصادى جديد ، ومن ثم شرعت فى اعادة النظر فى المقومات الأساسية للاقتصاد القومى وراحت تتطلع الى تعزيز مكانتها فى المجتمع المصرى وفرض سيطرتها الكاملة عليه ، أى فى اقامة نظام رأسمالى حر لاعطاء المزيد من الفرص للقطاع الخاص المحلى والاجنبى، والقضاء على القطاع العام وفتح الأبواب أمام رؤوس الأموال الأجنبية.

ولقد استجابت القيادة السياسية بالفعل لبعض هذه الطلبات وأصدرت العديد من القرارات التى تشجع القطاع الخاص والأجنبى دون المساس بالقطاع العام فقد كانت تحرص على المكاسب الاشتراكية التى حققتها الثورة.(١)

ونظرا لما حدث من تدهور سريع ومستمر لأوضاع الاقتصاد المصرى والتنمية الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٦٧م ، وحتى ١٩٧٣م ، أى بين حربى يونيو ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ نتيجة تحويل الموارد المخصصة للاستثمارات الى تمويل الانفاق العسكرى ، ولضرورة العمل على زيادة معدلات الاستثمار القومى ابتداء من عام ١٩٧٤وتصحيح مسار الاقتصاد المصرى القومى مما أصابه ومالحق به من آثار ضارة نتيجة للحروب المتتالية ، وما أصاب معدلات الادخار من هبوط ، ومع طموح خطط التنمية الاقتصادية ورغبة الدولة فى الحد من عبء الديون الخارجية ، كان لابد من افساح المجال امام رؤوس الأموال الأجنبية للمشاركة الايجابية لرفع معدلات الاستثمار والادخار .

من هنا كانت الدعوة للانفتاح . اذا فالانفتاح وسيلة وليس غاية وهو لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية التى مرت بها البلاد .

---

(١) سعد الدين ابراهيم وآخرون : مرجع سابق ، ص ٥٢٣ .

الجذور التاريخية لسياسة الانفتاح :

بدأت تتضح الجذور التاريخية لسياسة الانفتاح بعد قيام ثورة يوليو حيث أصدرت الحكومة المصرية القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ [١]، بشأن استثمار المال الأجنبى فى مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك فى القطاعات الهامة الرئيسة مثل الصناعة والتعدين والنقل والطاقة والسياحة واستمرت بعدها العلاقات التجارية بين مصر والخارج قوية [٢].

وقد عدل هذا القانون بالقانون رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٥٤ [٣] لجعله أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبى .

وفى أوائل الستينات استمر باب الاقتصاد المصرى مفتوحا على الخارج ، وان كانت علاقات مصر مع دول الكتلة الشرقية قد زادت على حساب علاقاتها مع دول الكتلة الغربية الرأسمالية . فصدر القرار الجمهورى رقم ٢١٠٨ سنة ١٩٦٠ [٤] المعدل بالقرار رقم ٤٣٧ لسنة ١٩٦١ [٥] حيث جعل قبول مشروعات الاستثمار الاجنبى مشروطا باستصدار قرار جمهورى.

وفى عام ١٩٦٢ صدر ميثاق العمل الوطنى الذى أكد الحاجة الماسة الى رأس المال الأجنبى والامكانات الاستثمارية التى يمكن ان يتيحها .

وفى منتصف الستينات صدر القانون ٥١ لسنة ١٩٦٦ [٦]، بشأن اقامة منطقة حرة فى مدينة بور سعيد شاملا جزءا عن ضرورة استثمار رأس المال الأجنبى فى المنطقة الحرة مع تقرير ضمانات ضد التأميم ولكن هذا القانون لم تقدر له ظروف الحرب وما أعقبها أن يتم العمل به .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢ ابريل سنة ١٩٥٣، العدد ٢٨ مكرر .
(٢) جودة عبد الخالق وآخرون : مرجع سابق ،ص٢٦.
(٣) الوقائع المصرية فى ٢ سبتمبر ١٩٥٤ ، العدد ٧٠ مكرر.
(٤) الجريدة الرسمية فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٦٠، العدد ٢٧٨.
(٥) الجريدة الرسمية فى ٢٢ ابريل سنة ١٩٦١، العدد ٩١ .
(٦) الجريدة الرسمية فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٦ ، العدد ١٩٢.

obeikandi.com

وفى أغسطس ١٩٦٦ أى نفس العام صدر القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ (١) الخاص بامكانية مشاركة رأس المال الأجنبى المشروعات العامة ، والخاص باصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

وهكذا يتبين لنا أن مصر لم تكن معزولة عن العالم فى الماضى كما يدعى البعض ممن يعتقدون أن الارتباط بالغرب وحده يعنى الانفتاح ، ولا الانفتاح بالجديد على مصر ، حيث أن مصر فى الستينات لم تكن منغلقة على نفسها بقدر ما كانت منفتحة على الشرق ، ولا أصبحت مصر السبعينات منفتحة على الخارج بقدر ما أصبحت منغلقة على الشرق . (٢)

بل ان الواقع أن أبواب الاقتصاد المصرى كانت دائما مفتوحة منذ أوائل العصر الحديث ، حيث كانت مصر تتمتع بحرية الحركة فى المجال الاقتصادى والتجارى منذ عهد محمد على الى اعلان سياسة الانفتاح .

والآن وبعد أن أوضحنا أن الاقتصاد المصرى لم يكن منغلقا قبل اعلان سياسة الانفتاح نحاول البحث عن تعريف يساعدنا فى تحديد معنى الانفتاح .

فكما وصفته ورقة اكتوبر هو " توفير كل الضمانات للأموال التى تستثمر فى التنمية " (٣)

فمن المعروف أن سياسة الانفتاح الاقتصادى حصلت على هذا الاسم نتيجة لما تقوم عليه من " فتح الأبواب " على العالم الخارجى وبالتحديد

---

(١) الجريدة الرسمية فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٦، العدد ١٨٤.

(٢) جمال حمدان : مرجع سابق ،ص ١٥٣– ١٥٤ ،ولمزيد حول هذا الموضوع راجع :
– جلال أمين وآخرون : قضايا أساسية، مرجع سابق ، ص ١٠١.
- *Stephens, R. "The Great Power and the Middelle East " Journal of Palastinian Studies Summer 1973. pp. 3-12.*

(٣) فؤاد مرسى: هذا الانفتاح الاقتصادى ،دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثانية ،١٩٨٤، ص ١٤٢ .

أمام الاستثمار الاجنبى المباشر، ويرتبط بالدور الجديد الذى رسمته ورقة أكتوبر لرأس المال الأجنبى الخاص فى الاستثمار فى مصر، والسماح للقطاع الخاص الوطنى بالتوسع فى الاستثمار لغرض التنمية الاقتصادية .

وقد عرفته مجموعة العمل المتفرعة من شعبة الشئون الاقتصادية والمالية بالمجلس النوعى للانتاج على أنه انتقال من حال تداعت فيه مقومات النشاط الاقتصادى الى حالة من الثقة تعود الى جميع القطاعات قديمها وحديثها وتهدف الى التعجيل بالنهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والعادلة ، وذلك باحياء الاعتماد على الذات والارتفاع بمستوى الادارة الاقتصادية للدولة بهدف التعاون المثمر بين المصالح الأجنبية والمحلية فى ظل مناخ استثمارى صحى (١).

والحقيقة أن هناك عدة آراء حول تعريف مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادى منها ما يرى أن الانفتاح يعنى انتهاج سياسة تستهدف تحرير الاقتصاد القومى من القيود المفروضة عليه ، والتى تعرقل تقدمه وازدهاره ويستتبع ذلك اتاحة الفرصة أمام رؤوس الأموال المصرية والأجنبية لاقامة المشروعات المشتركة التى تحقق التنمية الاقتصادية على ألا يضار رأس المال الوطنى أو يدخل فى منافسة غير متكافئة مع رأس المال الأجنبى(٢).

ورأى آخر يرى أن سياسة الانفتاح تعنى " ترك التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا حرة دون قيود تحد منها ، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والوطنية للمساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية داخل البلاد ، مع تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال هذه والتكنولوجيا المتقدمة

---

(١) محمد مدبولى سيد احمد: مفهوم الانفتاح الاقتصادى والجهاز المصرفى ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك، جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلد الثانى، المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، القاهرة ، ٢٦/٢٤ ابريل ١٩٨٢، ص ٧٩٥ .

(٢) محمد رضا عبد الحليم ، سياسة الانفتاح الاقتصادى وأثر البنوك المنشأة حديثا على الاقتصاد القومى ، المرجع السابق ، ص ٧٦٤ .

فى محاولةلزيادة الانتاج القومى واحلاله محل الواردات وتصديرّ الفائض واعادة توزيع الدخول وتشغيل الأيدى العاملة وزيادة الدخل القومى والقضاء على العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات " (١).

كما يعرف الانفتاح الاقتصادى بأنه نوع من أنواع السياسات الاقتصادية التى تستهدف جعل منهاج التنمية الاقتصادية القومى لايعتمد فقط على امكانات رأس المال المحلى كما توفرها المدخرات القومية ، وانما يعتمد أيضا على تدفقات رأس المال الأجنبى فى صوره المختلفة من معونات خارجية وقروض أجنبية واستثمار اجنبى مباشر (٢).

وفى بيان مفصل بموقف الانفتاح الاقتصادى درج على اصداره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء جاء التعريف التالى لسياسة الانفتاح وهو الذى اعتمدنا عليه " الانفتاح الاقتصادى هو سياسة اقتصادية أخذت بها مصر فى السنوات الأخيرة الى جانب غيرها من السياسات بهدف تشجيع وحفز رؤوس الأموال الأجنبية والعربية ، وكذلك المصرية على القيام بتمويل وانشاء المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تحتاج اليها مصر فى ضوء متطلبات الخطط الاقتصادية المصرية وذلك بالاضافة الى تزويد مصر بأحدث ما فى العصر من خبرة وتكنولوجيا ، واستثمار رؤوس الأموال هذه ليس مقتصرا على انشاء المشروعات الجديدة بل انه من الممكن أن يساهم فى تحسين وتطوير المشروعات القائمة" (٣)

---

(١) فاروق نظير زكى: المرجع السابق ،المجلد الأول ،ص ٧٣ .

(٢) عبد الرحيم عبد الخالق السنباطى: المرجع السابق ،المجلد الأول، ص ٤٣٧ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : موقف الانفتاح الاقتصادى فى ج.م.ع ،حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، مرجع سابق ، ص ١٣.

مشكلـــة الدراسة :

منذ أخذت الدولة بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينـــــات، خضعت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة لتفسيرات متعددة وتقييمات متناقضة وكان من الطبيعى أن يحتدم الجدل والمناقشة حول هذه السياسة وأن لاتقتصر دائرته على الأوساط الاقتصادية .

ان الاهتمام الواسع النطاق بهذه السياسة " الجديدة " كان لـــه ما يبرره كما أن انشغال واهتمام غير الاقتصاديين بها كرجال التربيـــة والتعليم مثلا لم يكن من قبيل التطفل أو التدخل فيما لايعنيهم .

فالانفتاح من ناحية ليس مجرد اجراء اقتصادى " جزئى " أو أسلـوب " فنى " وانما هو بمثابة فلسفة اقتصادية شاملة وتوجه اقتصادى واجتماعى جديد جاء بديلا للسياسة الاقتصادية المعمول بها منذ الخمسينات وأوائـــل الستينات .

ومن ناحية ثانية فان الاقتصاد لاينفصل عن التعليم بل هما يتبادلان التأثـر والتأثير فى هذه الرابطة العضوية القائمة بينهما .

من هنا يصبح من الأهمية الكشف والبحث عما أدت اليه السياســـة الاقتصادية فى مصر منذ مطلع السبعينيات من آثار على حركة التعليـــــم التجارى المصرى قبل الجامعى سلبا أو ايجابا، وبالتالى يمكن صياغـــــة المشكلة التى تحاول هذه الدراسة التصدى لها فى السؤال الرئيسى التالى:

ما الآثار التى ترتبت على الأخذ بالسياسة الاقتصادية التـــــى اتبعتها مصر منذ مطلع السبعينات بالنسبة لحركة التعليم التجارى ؟

وترتب على هذا التساؤل الرئيسى أسئلة فرعية أخرى مثل :

- ما المعالم الأساسية للسياسة الاقتصادية فى مصر منذ أوائل السبعينيات؟
- ما الظروف والقوى العالمية والمحلية التى أدت الى هذه السياسة ؟

- ما النتائج الاجتماعية التى ترتبت على هذه السياسة ؟
- الى أى حد وجهت هذه السياسة وشكلت سياسة التعليم فى مصر بصفة عامة ؟
- ما الواقع التعليمى التجارى فى مستهل ظهور السياسة الاقتصادية المشار اليها ؟
- ماذا يمكن عمله للتخلص من الآثار السلبية ، وتدعيم الآثار الايجابية (اذا وجدت) ؟

الدراسات السابقة :

يتسم البحث العلمى " بالتراكمية " مما يحتم على القائم بالخطوة التالية أن يبدأ حيث انتهت الخطوات السابقة ، فيتحقق النمو المنشود لحركة البحث .

ومن هنا ، كانت الحاجة ماسة الى الكشف عن أهم الجهود البحثية العلمية التى تتصل من قريب بهدف دراستنا بحثا عن افادته منها وما يمكن أن تقدمه دراستنا استكمالا لهذه الجهود السابقة .

وسوف نركز على الدراسات الخاصة بأصول التربية مع اشارة خاصة لباقى الدراسات .

١ - أهداف المدرسة الثانوية التجارية وبرنامجها فى ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية (١)

تتجه هذه الدراسة الى محاولة معرفة احتياجات المجتمع التجارى والوظيفى بمصر ، والمطالبة بما يجب أن يتوافر فى متخرجى المدرسة الثانوية التجارية من حيث :

---

(١) شفيق ويصا : أهداف المدرسة الثانوية التجارية وبرنامجها فى ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، رسالة ماجستير كلية التربية جامعة عين شمس ، سنة ١٩٦٦ .

(١) صفات وعادات العمل .

(٢) الثقافة التجارية النظرية .

(٣) المعلومات والقدرات المتعلقة بالأعمال التى يلتحقون بها بعد تخرجهم .

وقد انتهج هذا البحث منهجا وصفيا بادئا بفروض ومسلمات ، ثم قدمت هذه الفروض والمسلمات فى هيئة استفتاء لرجال الأعمال لمعرفة أهمية كل منها فى نظرهم واستخدمت الوسائل الاحصائية لتحليل نتائج الاستفتاء ، وانتهى البحث الى تأكيد بعض الفروض واستبعاد البعض الآخر .

وتتضح أهمية هذه الدراسة فيما يلى :-

(١) تضع الأسس العلمية التى تساعد على معرفة مطالب العمل فى الميدانين التجارى والوظيفى مما ينير الطريق أمام كل من يعمل فى التعليم الثانوى التجارى سواء فى التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة .

(٢) تقدم ملاحظات على البرنامج الدراسى وخاصة ما يتصل باعداد الطلاب للعمل بالميدان التجارى الحر والميدان الوظيفى فى ضوء آراء رجال الاعمال ورجال التربية .

(٣) تقدم اقتراحات وتوصيات تساعد على تطوير البرنامج الدراسى للمدرسة الثانوية التجارية من أجل مسايرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتعمل على تحقيق أهداف المجتمع بصورة أفضل .

وهذه الدراسة تقدم مناقشة عن الاعداد للعمل فى ميدان الوظائف الكتابية والحسابية وميدان العمل الحر لما لهذه الميادين من أهمية كبيرة فى العمل على رفع مستوى الانتاج وتحقيق الكفاية .

وقد سار البحث وفقا للخطوات التالية :

تحدث الباحث فى بداية الفصل الأول عن أهمية المدرسة الثانوية التجارية فى المجتمع العربى بمصر حيث تعمل المدرسة الثانوية التجارية

على اعداد من يلتحق بها من طلاب للعمل فى الميدان التجارى الخاص بأعمال بيع وتوزيع السلع أو الميدان الوظيفى الخاص بالأعمال الكتابية والحسابية .

ثم تحدث عن تطور المدرسة الثانوية التجارية فى مجتمعنا العربى منذ عام ١٩١١ الى عام ١٩٦٥ موردا بعض الاحصاءات الدالة على زيادة الاقبال على هذا النوع من التعليم خاصة مع توسع نشاط بنك مصر منذ سنة ١٩٢٨ .

ثم حدد الباحث فى الفصل الثانى أهداف المدرسة الثانوية التجارية فى المجتمع العربى بمصر وذلك عن طريق اختيار مجموعة من السمات والقدرات والمهارات والمعلومات التى تتعلق باعداد الطالب للعمل فى الميادين التى تناسب دراسته بهذه المدرسة وقد اختيرت هذه المجموعة بعد دراسة لكل من :

(١) ميادين وأنواع العمل التى يعمل فيها متخرجو المدرسة الثانوية التجارية فى مصر وما فى مستواها من دراسة تجارية فى الدول الأجنبية .

(٢) احتياجات العمل من صفات ومهارات وقدرات ومعلومات .

ثم قام الباحث بتصنيف الاستفتاءات والردود التى وصلته ومدى صلاحيتها لغرض البحث ثم قام بعمل المعالجة الاحصائية وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الاستفتاء .

ثم قام فى الفصل الثالث بتقويم برنامج المدرسة الثانوية التجارية فى ضوء آراء رجال الأعمال الواردة فى نتائج الاستفتاء بوضع بعض المعايير التى تصلح لكل مجموعة من القدرات والمعارف وفقا لارتباطها وتماثلها فى طبيعة العمل ، وقد عرضت هذه المعايير على عدد

من رجال التعليم التجارى التربويين ووافقوا عليها .

وأخيرا عالج الباحث فى الفصل الرابع ما أثاره من ملاحظات وذلك بتقديم التوصيات والاقتراحات فيما يتعلق بكل هدف من الأهداف التى حددها للمدرسة الثانوية التجارية ، وموقف البرنامج من كل منها وذلك بالاستعانة بآراء رجال الأعمال الواردة فى نتائج الاستفتاء وبآراء رجال التربية المتخصصين فيما يختص بالتطبيقات التربوية لآراء رجال الأعمال وذلك فى صورة متكاملة بالنسبة لكل هدف من الأهداف .

٢ ـ التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية وأثرها على تحول النظرة نحو التعليم الفنى (١)

نتيجة لما حدث من تغيرات اقتصادية واجتماعية عقب حرب اكتوبر وما تلاها من مشروعات ومحاولات للتنمية والنهوض ببلدنا . كان من أهم ما تحتاج اليه تلك المشروعات وذلك التطوير هو الحاجة الملحة والشديدة الى القوى العاملة المدربة وكان ذلك من أهم ما استرعى انتباه المسئولين عن التخطيط وعن التعليم، الى محاولة توفير تلك القوى العاملة المدربة بزيادة اعداد الملتحقين بالتعليم الفنى والاقلال من الالتحاق بالثانوى العام .

ومن هنا قامت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

(١) التعرف على القوى والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الحادثة فى المجتمع المصرى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبالتالى انعكاس ذلك على التعليم وخاصة التعليم الفنى .

---

(١) أحمد محمد سيد احمد الشناوى : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية وأثرها على تحول النظرة نحو التعليم الفنى ،رسالة دكتوراه غير منشورة ،، كلية البنات ، جامعة عين شمس، ١٩٨٣.

(٢) التعرف على اتجاهات الناس ونظرتهم نحو التعليم الفنى، فالاقتناع بنوعية التعليم هو الذى يجعل الناس يتقبلونه ويتجهون اليه ويقبلون عليه .

هذا وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج مثل :

وجد الباحث أن نظرة المجتمع نحو التعليم الفنى قد تغيرت ـ الى حد ما ـ بمعنى أنها بدأت تتجه نحو تقبل العمل المهنى والتعليم الفنى بمستوى ثقة ٩٥ ٪ لعينة البنين ، ٩٩ ٪ لعينة البنات ، والعينة مجتمعة بمستوى ثقة ٩٩ ٪ ، بينما بالنسبة لعينة أولياء الأمور وجد أن مستوى الثقة ٩٩ ٪ سواء لأولياء أمور البنين أو البنات كل على حده أو العينة مجتمعة .

أى أنه نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت بالمجتمع المصرى بعد حرب ١٩٧٣ والانفتاح الاقتصادى بدأت تتغير نظرة افراد المجتمع من طلبة وأولياء أمور نحو التعليم الفنى ، وذلك فى اتجاه الارتباط به والاقبال عليه ، وذلك نظرا لما أدت اليه التغيرات من تحسن مادى واقتصادى فى وضع العمالة الفنية والماهرة ، وبالتالى فى الوضع الاجتماعى لهم .

ولكن مازال ذلك التغير فى النظرة نحو التعليم الفنى فى انحراف بقدر ضئيل عن المتوسط لأفراد المجتمع ، ويتضح ذلك من فحص النسب المئوية لنظرة افراد المجتمع المنخفضة والمرتفعة ، فيلاحظ أن النظرة المرتفعة لاجمالى عينة الطلبة ٥٨ر٠٢ ٪ بينما لاجمالى عينة أولياء الأمور كانت النسبة ٧٧ر٦٦ ٪ . ومعنى ذلك أن نظرة أولياء الأمور أكثر واقعية نحو التعليم الفنى ، والذى يتضح من ارتفاع نسبتهم ، بينما تعدت نظرة الطلبة نسبة ٥٠ ٪ بقدر ضئيل لعدم ادراكهم ووعيهم بواقع التغير الحادث فى المجتمع وبالتالى مدى التأثير على أحوال المعيشة

والوضع الاجتماعى للأفراد ، كما ثبت من الدراسة أن نظرة الطلبة الى التعليم الفنى تختلف عن نظرة الطالبات اليه ، وعلى الرغم مما اتضح من البحث من ان النظرة الى التعليم الفنى تنحو فى الاتجاه الموجب ولكن نظرة البنين أقل بدرجة ما عن نظرة البنات . ولعل السبب فى ذلك يكون فى محاولة التركيز على تعليم البنين بغية الوصول بهم الى أعلى وضع تعليمى أفضل من البنات بينما يكون نصيب البنات درجة أقل من الاهتمام .

كما اتضح من نتائج الدراسة لعينة الطلبة أن العلاقة بين النظرة نحو التعليم الفنى وعمل الوالد فى مستوياته الثلاثة المادية والاجتماعية والثقافية سالبة أى عكسية وذلك سواء للبنين أو البنات . أما بالنسبة لعينة البنات فقد اتضح أنه كلما ارتفع المستوى الثقافى للعمل ترتفع النظرة نحو التعليم الفنى . والعكس كلما انخفض المستوى الثقافى للعمل انخفضت النظرة نحو التعليم الفنى وذلك عند ثبات المستويين المادى والاجتماعى للعمل .

٣ - أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على تطور نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر .(١)

يهدف البحث الى بيان نشأة وتطور نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر وايضاح كيفية تأثرها فى مراحل تطورها المتعاقبة بما حدث فى المجتمع المصرى من تغيرات اقتصادية وادارية وغير ذلك من التغيرات المجتمعية المختلفة ، مع التركيز على التغيرات المذكورة لاتفاقها مع طبيعة هذا النوع من التعليم ، بالاضافة الى الكشف عن المشكلات التى يعانى منها التعليم التجارى دون الجامعى وبيان العوامل

---

(١) سالم حسن على هيكل : أثر التغيرات الاقتصادية والادارية على تطور نظم التعليم التجارى دون الجامعى فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ١٩٨٦ .

والقوى التى أدت الى تولد هذه المشكلات .

وقد استخدم الباحث المنهج التاريخى والمنهج الوصفى ، وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيمايلى :

(١) نتائج تتعلق بتطور التعليم الثانوى التجارى وأهمها :

ان النظام التعليمى فى أى مجتمع يتأثر بكافة التغيرات التى تحدث فيه وان اختلف حجم التأثر ، فكما تؤثر التغيرات أو الأحداث الاقتصادية والادارية على تطور التعليم التجارى ، هناك أيضا التغيرات السياسية والتى تلعب دورا هاما وأساسيا فى حياة المجتمع وتطوره وخاصة فى الدول النامية ، والباحث يسوق مثالا لذلك وهو انشاء فصول الخدمات للتعليم الثانوى التجارى . فلقد كان وجود هذه الفصول يشكل ضرورة سياسية لنيل الرضاء الشعبى باستيعاب كافة أبناء الشعب الناجحين فى امتحان الشهادة الاعدادية العامة والحاقهم بالتعليم الثانوى وخاصة الذين لم يكن لهم فرصة الالتحاق بالتعليم الثانوى العام ، وقد شكل هذا الأمر عبءا كبيرا على كاهل التعليم الثانوى التجارى حيث زادت هذه الفصول من حجم التعليم الثانوى التجارى خاصة وأن اعداد طلابها أخذ يزداد بشكل طردى سنويا .

وأيضا من النتائج التى توصل اليها الباحث أن اهتمام الدولة بالتعليم الثانوى التجارى كان اهتماما بالكم أكثر منه بالكيف بما لايتناسب مع الامكانات التعليمية المتاحة .

(٢) نتائج تتعلق بتطور التعليم بالمعاهد الفنية التجارية وأهمها :

أن المعاهد الفنية التجارية على الرغم من أنها انشئتلتلبية حاجة المجتمع المصرى الملحة الى فئة مساعدى الأخصائيين فى المجالات التجارية المختلفة الا أن هذه المعاهد اخفقت فى تحقيق الهدف من انشائها ، نظرا

الى قبول أعداد كبيرة من الطلاب بهذه المعاهد بلا حساب ولا تخطيط وبالتالى كانت النتيجة اخفاقها فى تحقيق الهدف منها فى ظل اعداد طلابية كبيرة وامكانات مادية وبشرية ضعيفة .

(٣) نتائج تتعلق بالتعليم الثانوى التجارى النوعى وأهمها :

كان لتغير المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر فى فترة السبعينات أثرا كبيرا على تطور العمل فى معظم مجالات الحياة فى البلاد ، فلقد بدأت الدولة خلال هذه الفترة تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى . وترتب على ذلك قيام مشروعات استثمارية متعددة فى مجالات كثيرة ، كما نشطت حركة القطاع الخاص ، هذا بالاضافة الى نشاط الحركة السياحية والعمرانية والتوسع فى بناء المدن الجديدة ، وانطلاق الدولة نحو تطوير وتحديث المرافق والخدمات فكان من الضرورى توفير العمالة الفنية المدربة لتلبية حاجة هذا النشاط الاقتصادى المتشعب فى شتى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات من هذه العمالة ، لذلك فلقد اهتمت الدولة بتطوير التعليم الثانوى الفنى بصفة عامة . وكان للتعليم الثانوى التجارى نصيب من هذا الاهتمام ، كى يقوم بدوره الطبيعى فى امداد الحياة الاقتصادية بما تحتاجه من عمالة فنية تجارية مدربة .

ويعتبر البحث المقدم من سالم حسن على هيكل من أكثر الدراسات اتصالا بموضوع الدراسة الحالية مع اختلاف أسلوب التناول والمعالجة بجانب اختلاف الفترة الزمنية فالدراسة السابقة تبحث كيف أثرت التغيرات الاقتصادية والادارية التى حدثت فى المجتمع المصرى على تطور نظم التعليم التجارى دون الجامعى منذ نشأتها وحتى الآن . أما الدراسة الحالية فقد ركزت على الفترة التى تبدأ عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ الى سنة ١٩٨٣ أى خلال عشر سنوات فقط مع اشارة لنشأة التعليم التجارى منذ عهد محمد على حتى الآن متناولة مدخلات ومخرجات التعليم التجارى قبل

الجامعى وواقع هذا التعليم .

كما تطرقت الدراسة الحالية الى التخصصات الجديدة التى ظهرت لمواجهة المطالب المستحدثة للعمل التجارى نظرا للتطور التكنولوجى الذى حدث فى الفترة الأخيرة مع استعراض للخطط الدراسية الخاصة بكل تخصص من التخصصات الجديدة وبذلك تكون قد تطرقت لكل الزوايا الخاصة بالتعليم التجارى الثانوى نظام ثلاث سنوات والتعليم الفنى التجارى نظام الخمس سنوات .

أما بالنسبة للدراسات السابقة الأخرى والتى تناولت زاوية أو جزئية واحدة من جزئيات الدراسة الحالية فهى :

(١) العوامل العقلية المساهمة فى النجاح فى التعليم الثانوى التجارى:(١)

سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى استكشاف العوامل العقلية التى أسهمت فى النجاح فى التعليم الثانوى التجارى حتى تكون أساسا لاختيار التلاميذ فى هذا النوع من التعليم عن طريق تنسيق العلاقات الاحصائية بين اختبارات القدرات وبين اختبارات النقل المدرسية وذلك باستخدام منهج التحليل العاملى . ثم قامت الباحثة بتحديد أثر تلك القدرات على المواد التحصيلية التجارية حيث ان لذلك فائدة تطبيقية تتمثل فى :

أ- تكوين مجموعة من الاختبارات التى تقيس تلك القدرات يمكن عن طريقها انتقاء الطلبة المناسبين لدراسة هذا النوع من التعليم .

ب - توجيه متخرجى هذه المدارس نحو المهن الكتابية . وهذا

---

(١) أمينة محمد كاظم اصفهانى : العوامل العقلية المساهمة فى النجاح فى التعليم الثانوى التجارى ،رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٦٥

مما يساعد على حسن استغلال الطاقة البشرية ويوفر المال والجهد اللذين يبددان هباء بالنسبة للطلبة الذين لايصلحون للمدرسة الثانوية التجارية .

(٢) تدريس بعض المواد التجارية بالمدرسة الثانوية التجارية [١]:

تتجه هذه الدراسة الى الاجابة عن التساؤل الآتى :

كيف يمكن تطوير تدريس مواد الاقتصاد والمكتب العربى وامساك الدفاتر بالصف الأول من المدارس الثانوية التجارية المصرية ، من حيث الأهداف والمحتوى والتنظيم وطرق التدريس ؟

والدراسة التى قدمها الباحث هى عبارة عن دراسة وصفية تشخيصية وقد رأى الباحث ان هذه المواد الثلاث تسهم فى تحقيق أهداف المدرسة وبالتالى تسهم فى تحقيق أهداف المجتمع فيما يتعلق برفع مستوى الكفاية للتلاميذ والمتخرجين حتى يستطيعوا أن يشاركوا مشاركة فعالة فى تحقيق التقدم الاقتصادى الذى يسعى المجتمع لتحقيقه .

(٣) تقويم منهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية :[٢]

انطلقت هذه الدراسة من منطلق ما يمثله علم الاقتصاد من أهمية وخاصة بالنسبة للمدرسة التجارية . وقد حاول الباحث أن يحدد أهداف تدريس مادة الاقتصاد وذلك فى ضوء مضمون علم الاقتصاد ونظرياته وتطوره

---

(١) عادل على صادق : تدريس بعض المواد التجارية بالمدرسة الثانوية التجارية ، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، سنة ١٩٦٥.

(٢) عادل على صادق: تقويم منهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية . جامعة عين شمس ، ١٩٧٦

وفى ضوء فلسفة مجتمعنا المصرى ومشكلات هذا المجتمع .

وقد اقترح الباحث أنه لابد من تغيير أفكار وآراء المسيطرين على العملية التعليمية فى التعليم التجارى مع بيان أهمية وقيمة تدريس مادة الاقتصاد من حيث أنها مادة انسانية مرتبطة بتعامل الانسان مع البيئة والمجتمع الذى يعيش فيه كما يجب ألا يقوم بتدريسها الا المدرسون الذين تخرجوا فى أقسام الاقتصاد و كليات التجارة أو فى كليات الاقتصاد والسياسة ثم حاول الباحث أن يضع الشكل النهائى المقترح لمحتوى المادة الدراسية بالنسبة للصفوف الثلاثة من المدرسة التجارية من حصيلة المقابلات ، مع الأخذ فى الحسبان معايير المقرر والمحتوى الجيد ومعايير التنظيم للمقررات والمحتوى .

(٤) العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر (١)

حدد الباحث مشكلة البحث فى التساؤل التالى :

هل يجنى التعليم الثانوى التجارى فى مصر عائدا اقتصاديا يتناسب مع حجم الانفاق عليه ؟

واتبع الباحث منهج البحث الوصفى ، وقد صاغ فرضين سعى من خلال دراسته الى التحقق من أن العاملين فى الشركات من متخرجى التعليم الثانوى التجارى أكثر دخلا من العاملين فى المصالح الحكومية لنفس المتخرجين .

(٥) مشاكل تأهيل العمالة التجارية المساعدة للتكامل مع خريجى كليات التجارة (٢)

يهدف البحث تقييم تجربة المعاهد الفنية التجارية .

---

(١) على صالح جوهر: العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى التجارى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ،جامعة المنصورة ، سنة ١٩٧٧ .

(٢) محمد محمد ابراهيم : مشاكل تأهيل العمالة التجارية المساعدة للتكامل مع خريجى كليات التجارة ، مؤتمر تطوير التعليم التجارى لخدمة المجتمع ،

وتستمد أهمية هذا البحث من ترشيد دور المعاهد الفنية التجارية فى توفير عمالة فنية متخصصة مكملة للعمالة التى توفرها المؤسسات التعليمية الأخرى مثل كليات التجارة والمدارس الثانوية التجارية ويعد ذلك بمثابة محافظة على جانب كبير من موارد الدولة البشرية والمالية وهذا ما تركز عليه الدراسة .

وقد خلص الباحث من نتائج الدراسة الى أن درجة الاستفادة من متخرجى المعاهد الفنية التجارية تكاد تكون محدودة للغاية ،وأن دورهم لايتعدى دور متخرجى المدارس الثانوية التجارية .

وتعتبر دراسة محمد محمد ابراهيم متفقة مع الدراسة الحالية فى اخفاق المعاهد الفنية التجارية فى تحقيق الهدف من انشائها .

وقد اتضح للباحثة بعد قراءة الرسائل الجامعية اهتمام الكثير من الباحثين بالتعرف على اتجاهات الناس ونظرتهم نحو التعليم الفنى نظرا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى حدثت فى المجتمع وهل يقوم التعليم الفنى بدوره المنشود فى عملية التنمية أم لا ؟ .

وقد تبين أن هناك أوجه اتفاق مع الدراسة الحالية من حيث تغير نظرة المجتمع نحو التعليم الفنى بدليل أقبال الأعداد الهائلة والمستمرة فى الزيادة على هذا النوع من التعليم خاصة التجارى ثم الصناعى ثم الزراعى .

وعلى الرغم مما هو مفروض وواجب حيث ربطها بما يحدث فى

المجتمع من تغيرات فان دراستنا ربما فاقت هذا النوع من الدراسات في تنالها هذا البعد الاجتماعى وان كانت قد ركزت على الجانب الاقتصادى أكثر من غيره بحكم الهدف من اجرائها .

أهمية الدراسة :

أصبح من الجلى أن الأزمة الحالية التى يمر بها المجتمع المصرى هى أزمة ذات جوانب متعددة أو ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست بصورة واضحة فيما يمكن تحديده بأنها لاتعتبر أزمة اقتصادية بحتة ، بل أنها قبل أن تكون أزمة اقتصادية فهى أزمة اجتماعية وأيضا سياسية ، وبالتالى فهى تجسيد للتناقضات التى يعيشها ويعانى منها مجتمعنا فى هذه الحقبة التاريخية العصيبة حيث انعكس هذا كله فيما هو معروف بسوء توزيع الدخل القومى بين الطبقات ، مما خلق نظام الطبقية بين أفراد المجتمع المصرى أو ما يمكن تسميته بالظلم الاجتماعى أو عدم المساواة الاجتماعية .(١)

ولعل ما حدث كان من نتائج الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات والذى يعتبره البعض هجوما شنته قوى داخلية وخارجية ليست فى الميدان الاقتصادى فقط بل على جهات كثيرة أخرى سياسية واجتماعية وثقافية (٢).

ان مصر لم تقتصر على فتح أبوابها لاستيراد السلع ورؤوس الأموال الأجنبية بل شهدت تخلى الدولة عن حماية المصالح الاقتصادية لذوى الدخل المحدود ، وأيضا تخليها عن المساهمة فى النشاط الانتاجى(٣).

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر ، مرجع سابق ص ١٥١.
(٢) المرجع السابق : ص ١٤٢.
(٣) جلال أمين وآخرون: التحول الى الانفتاح ، قضايا أساسية ،مرجع سابق ، ص ٩٢ .

لقد امتدت آثار الانفتاح الاقتصادى نتيجة لسوء التطبيق والأخذ به الى جوانب كثيرة متعددة فى حياتنا ، وانتشرت فى كل جزء من اجزاء الكيان الاجتماعى المصرى لدرجة أفسدت الكثير مما كان قد انصلح أو كان فى طريقه للانصلاح ، كما هو قيما كنا نعتقد أنها استقرت فى الضمير الاجتماعى (١).

ولما كان التعليم يقوم باعداد القوى البشرية اللازمة للمجتمع لمواجهة الاحتياجات الفعلية المستقبلة للبلاد من اليد العاملة فى المجالات المختلفة والتى تحتمها الظروف الاقتصادية والاجتماعيةوالثقافية.

واذا كان التقدم العلمى والتكنولوجى قد أدى الى تغير هام فى التركيب المهنى فى جميع القطاعات الاقتصادية حيث زادت أهمية الحاجة الى العمالة الماهرة الحاصلة على قدر من التعليم وأيضا اعداد كبيرة من الفنيين المتخصصين بجانب المزيد من الاداريين والمحاسبين والاقتصاديين.

وان التغيرات فى التركيب المهنى قد أدت الى زيادة الطلب على التعليم الفنى بتخصصاته المختلفة .

واذا كان التعليم يرتبط ارتباطا وثيقا عضويا بحركة المجتمع ومتطلباته حيث يتأثر ويشتق صفاته وخصائصه من المجتمع الذى يعيش فيه وبالتالى فان القيمة الحقيقية للتعليم تكمن فى تحقيقه لوظائفه الاجتماعية والاقتصادية والقومية بالنسبة للمجتمع (٢).

---

(١) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح، القاهرة، سلسلة كتاب الأهالى ، العدد الثالث ،سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ١٥.

(٢) عيون عبد القادر مطاوع : واقع سياسةواستراتيجية التعليم العام ، معهد التخطيط القومى ،مذكرة داخلية رقم (٧٥٣) القاهرة ،ابريل ١٩٨١ ، ص ٩ .

فانه يصبح من الأهمية بمكان دراسة الآثار السلبية أوالايجابية لسياسة مصر الاقتصادية فى السبعينات على التعليم التجارى سعيا وراء تدعيم أسباب القوة . اذا وجدت ، وكذا التخلص من أسباب الضعف .

حدود الدراسة

- ستقتصر على دراسة سياسة مصر الاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن عملية الفصل بين سياسات اجتماعية ، وأخرى ثقافية وثالثة اقتصادية ، وهكذا ، أمر قد لايكون محققا عمليا فى دنيا الواقع لما هو معروف من علاقات شبكية تفاعلية بين كل هذه الجوانب ، ولكن طبيعة البحث العلمى قد تقتضى ذلك من أجل الدراسة وحدها .

- من الناحية الزمنية فسوف تركز الدراسة على الفترة التى تبدأ عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أساس ان ما قبلها كان استمرارا ـ الى حد كبير ـ للفترة السابقة ، اما بعد هذه الحرب فقد بدأ الأخذ بما سمى بسياسة الانفتاح ، وسيقف البحث عند سنة ١٩٨٣ (وهى السنة السابقة مباشرة للتقدم بخطة التسجيل) على أساس أن الخطوط العريضة لهذه السياسة ظلت قائمة الى حد كبير ، ولم نقف به عند نهاية السبعينيات حتى تتاح لنا الفرصة لرؤية بعض التغيرات أو التعديلات التى رؤى ادخالها وانعكاساتها على التعليم بصفة عامة والتعليم التجارى بصفة خاصة .

- كذلك ستقتصر الدراسة على التعليم التجارى ماقبل الجامعى لا لشىء الا لتضييق مجال البحث حتى تتاح لنا فرصة تعميقه بالقدر الذى تتطلبه مهام البحث العلمى الذى ينحو كما نعلم نحو البعد الرأسى أكثر من انتحائه نحو البعد الأفقى .

obeikandl.com

ولكن السؤال الذى يبرز هنا حقيقة هو : لماذا التعليم التجارى ؟ هذا هو ما نحاول بيانه فيما يلى :

أهمية التعليم التجارى :

نظرا للتقدم العلمى الذى أحرزته معظم دول العالم فى العصر الحديث ، ونظرا لتقدم الحياة الاقتصادية ، وما يتبع ذلك من انتشار المشروعات الصناعية والتجارية الضخمة التى تقوم على مبدأ الانتاج الكبير ، والتوزيع على نطاق واسع لمختلف أنحاء العالم ، وتكونت الشركات التجارية الكبيرة على اختلاف أنواعها ، وطبقت فى ادارتها وتنظيمها النظريات الحديثة فى تقسيم العمل والتخصص . لذا أصبح من المهم أن يتخصص كل فرد فى عمل من الاعمال التى يتقنها ، كما أصبح ضروريا لكل مجموعة من الأفراد أن تتفرغ لمزاولة العمل الذى تخصصت فيه .

من هنا بدأت ظاهرة التخصص تنتشر فى كل نواحى النشاط الانسانى وخاصة فى ميدان الاقتصاد والتجارة ، فقد ظهر الكثير من الشركات التى تخصصت فى عمليات النقل ، أو فى عمليات التأمين ، أو الاعلان أو الاعمال المالية والمصرفية ... وهكذا . هذا الى جانب الشركات الصناعية بأنواعها واشكالها المختلفة .

بل أصبحت كل منشأة تتكون من عدة ادارات مختلفة حسب طبيعة العمل الذى تزاوله ، وتقوم كل ادارة من هذه الادارات بعمل واحد تنفرد بأدائه فهناك ادارة للبحوث ، وأخرى للسكرتارية ، وغيرها للحسابات ، ثم للمخازن أو المشتريات ، وهكذا . ولم يقف التخصص عند هذا الحد بل زاد فانقسمت الادارات بدورها الى أقلام فرعية يقوم كل قلم بعملية معينة لها طابعها الفنى .

يتضح من هذا أن تقدم المدنية وازدهار الحضارة واتساع النشاط

الاقتصادى كان له تأثير بالغ فى انتشار ظاهرة التخصص وتقسيم العمل،هذا بجانب أنواع أخرى كثيرة من الأعمال الادارية والتنفيذية التى تحتاج فى أدائها الى نوع خاص من المران والتدريب لضمان حسن سير العمل وتنفيذه على أكمل وجه .

كما يتضح أثر هذا التطور فى النشاط الاقتصادى على التعليم بكافة فروعه لايجاد نوع من التوافق والتوازن بين وسائل التربية والتعليم وبين احتياجات المجتمع وسوق العمل من المهارات المهنية الجديدة المبنية على التخصص .

وربما كان التعليم التجارى بصفة خاصة هو أكثر أنواع التعليم تأثرا بهذه التطورات السريعة التى نلمسها فى كافة نواحى النشاط الانسانى فى كل مكان ، لأن هذه التطورات كلها تمس الحياة الاقتصادية كما تمس النظم الادارية والتنظيمية المتبعة فى تنفيذ وادارة الاعمال فى المنشآت بكافة أنواعها (١)

ولا غرابة فى ذلك فنشأة هذا التعليم وتقدمه كانت دائما مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنهضة الاقتصادية ، وازدهارالحضارة الانسانية ، فهو تعليم ادارى وتنفيذى وتنظيمى ، فاذا تعرضت هذه النهضة للهبوط والضمور نتيجة للضغوط والتحديات المختلفة ، تأثرت بها الأنظمة التعليمية الخاصة بهذا التعليم تأثرا مباشرا ، واذا ما ازدهرت وتقدمت النواحى التجارية والاقتصادية ، ظهرت الحاجة والضرورة الى زيادة انتشار هذا النوع من التعليم والتوسع فيه حيث يقدم المعرفة فى

---

(١) مؤتمر التعليم الفنى والمهنى للدول العربية - دليل موضوعات البحث ومحاور مناقشة التجارى ، القاهرة ، من ٢٣ نوفمبر - ٥ ديسمبر

المجالات التجارية والنواحى الاقتصادية والادارية (١) .

وحيث مر المجتمع المصرى بفترة من التحول الكامل والتغيير الشامل فى مجال الأنشطة الاقتصادية والتجارية باتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحب ذلك من اتساع مجالات التعامل مع معظم دول العالم فى جميع النواحى الاقتصادية والتجارية .

لذلك فان المسؤولية الملقاه على عاتق هذا التعليم كانت مسئولية كبيرة وخطيرة فى نفس الوقت .

منهج الدراسة :

اذا كانت طبيعة الظاهرة تفرض منهج البحث الواجب استخدامه ، فان طبيعة موضوعنا تقتضى استخدام المنهج الوصفى بأساليبه وأدواته المعروفة من أجل تفسير الظاهرة التى بين أيدينا ، واذا كانت الفترة التى يجرى البحث فى نطاقها فترة قد (مضت) مما قد يوحى بأهمية استخدام المنهج التاريخى . الا أننا نستطيع القول بأن آثار الفترة مازلنا نعيشها ، وبطبيعة الحال فقد يقتضى الأمر بالفعل اللجوء الى التاريخ لتتبع بدايات القضايا ، أو لتفسير بعض جوانب الظاهرة .

خطة الدراسة :

وتتكون من الفصول التالية :

فصل تمهيدى : الاطار العام للدراسة ، حيث سنتناول فيه الدواعى التى دعت الى دراسة هذا الموضوع ،وتحديد مشكلته ، الدراسات السابقة ، أهمية الدراسة ، وحدود الدراسة ، ومنهج الدراسة ، وخطوات الدراسة .

---

(١) عادل على صادق: تقويم منهج الاقتصاد بالمدرسة الثانوية التجارية ، مرجع سابق ، ص ٦١

الفصل الاول : السياسة الاقتصادية فى مصر منذ مطلع السبعينات وأثرها على المجتمع ، وسنحاول فى هذا الجزء أن نشرح المتغيرات المحلية والعالمية التى أدت الى الأخذ بهذه السياسة ، ثم نناقش معالمها وخطواتها الأساسية ، ثم آثارها على الواقع الاجتماعى بأبعاده المتعددة .

الفصل الثانى : أثر السياسة الاقتصادية على حركة التعليم التجارى خلال السبعينات ، وذلك بأن نكشف أولا عن واقع هذا التعليم فى مستهل الفترة .

الفصل الثالث : محتوى التعليم التجارى فى ضوء سياسة مصر الاقتصادية منذ مطلع السبعينات ، الكشف عن أثر هذه السياسة الاقتصادية فى التغيرات التى لحقت التعليم التجارى .

الفصل الرابع : حاولنا أن نرسم صورة مستقبلية تتجاوز سلبيات الواقع وتؤكد ما قد يكون به من ايجابيات ، ذلك أن التعليم بطبيعته اذا كان يتم فى الحاضر واذا كان من الضرورى أن يرتبط بمتغيراته ، الا انه يعد الطلاب لفترة زمنية لاتزال فى علم الغيب .

خاتمة

obeikandl.com